مجابهة التطرف والإرهاب

مسؤولون إماراتيون لـ الرؤية: قانون مكافحة التمييز والكراهية أنموذج يصلح للتعميم عربياً

فريق الاستطلاع: رضا البواردي، حسن العربي، خالد عبدالعزيز، منورة عجير . أبوظبي، أروى سليمان، إخلاص شدود . دبي، عزة سند . العين، مروة السنعوري . الشارقة، محمد شاهين . رأس الخيمة، عبدالحكيم محمود . الفجيرة

أكد مسؤولون وقياديون إماراتيون أن المرسوم بقانون الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بشأن مكافحة التمييز والكراهية وتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها ومكافحة جميع أشكال التمييز، جاء ليرسخ ويبلور المبدأ الإنساني الطبيعي

ردع للفئات الضالة

يردع القانون كل من تسول له نفسه من الفئات الضالة التعدي على الوطن أو المواطن أو المقيم أو كل من يعيش تحت مظلة الدولة.

وجاء في أوانه، خصوصاً مع ما نشاهده في الوطن العربي من احتراقات للأوطان منبعها التحريض والتخوين من داخل البلد نفسه.

ويسهم القانون في سد فجوة تشريعية استغلها البعض، ولا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتأجيج الفتنة والصراعات.

ويعالج التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني وغير ذلك من الظواهر التي تعتبر سرطاناً يخرب الجسم من الداخل.

علي عيسى النعيمي
عضو المجلس الوطني الاتحادي السابق

حفظ أمن الوطن

يساعد قانون تجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها ومكافحة التمييز على تعزيز الوقاية من محاولات البعض شق الصف الإماراتي ونبذ خطاب الكراهية.

ويتطلع القانون الطريق على من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن، سواء بحسن نية أو سوء نية، لأن الخوف لا يكون من العدو الخارجي بقدر ما يكون من المغرضين والأعداء الداخليين.

ويوصف بأنه خطوة احترازية أو استباقية لكل من يحاول العبث في أمن الوطن، كما أنه يسهم في إخماد النعرات القبلية وإعلاء مصلحة الوطن وتقوية اللحمة الوطنية بين جميع شرائح المجتمع.

حمد الرحومي
عضو المجلس الوطني الاتحادي السابق

خطوة حضارية

أنا سعيد بصدور هذا القانون، لأن هذا معناه أننا في دولة الإمارات نضع أقدامنا على أعتاب الدول الحديثة والمعاصرة التي تردع أفعال الكراهية في مهدها.

وهذا دليل أن الإمارات تتخذ خطوة حضارية في إصدار قانون مجرم للكراهية.

وأؤكد أنه عندما تجرم الإمارات الكراهية، ويعاقب القانون على أفعالها، وكل من تسول له نفسه القيام بأفعال كراهية أو تمت إليها بصلة، فإن هذا منتهى الرقي في سبيل القضاء

يحفظ الحريات الشخصية

يعكس القانون حرص القيادة الرشيدة على العلاقات المتكافئة القائمة على الاحترام المتبادل بين الأفراد والشعوب والدول.

وبذلت دولة الإمارات وما زالت تبذل كل ما بوسعها لحماية الإنسان الذي يعمل ويقيم على أرضها الخيرة المعطاءة، وتحولت الدولة بفضل من الله تبارك وتعالى، وقيادتها الحكيمة التي تنتهج تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والعادات والتقاليد العربية الأصيلة، إلى واحة غناء يستظل في خيراتها أكثر من 200 جنسية يعيشون بأمن واطمئنان، ويعملون بتعاون وانسجام قل نظيره في أي دولة حول العالم.

اللواء خميس المزينة
القائد العام لشرطة دبي

ردع ضعاف النفوس

يهدف القانون إلى مكافحة التطرف والتمييز بين أفراد المجتمع وبسط الاستقرار وحماية الحريات ونشر الأمن والرخاء في المجتمع.

وأرى أن تغليظ العقوبات طريقة فعالة وناجعة في سبيل ردع ضعاف النفوس عن مجرد التفكير في زعزعة الاستقرار والأمن وخلق الفتن.

وأمنت دولة الإمارات وحفظت حقوق وأمن الجميع من مواطنين ومقيمين وزائرين على أرضها، من مختلف الأطياف والأعراق والأديان.

اللواء خبير خليل إبراهيم المنصوري
مدير الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية في شرطة دبي

التصدي لزارعي الفتن

بات وجود قانون لنبذ الكراهية ومكافحة التمييز أمراً ملحّاً بعد أن بات الأمن والسلم المجتمعي مهددين من جماعات إرهابية تسعى بحقد وإصرار لزرع الفتن وتخريب الحياة وقتل الآمنين وترويعهم، ولا سيما في ظل تطور مواقع التواصل، والقفزة النوعية في الاتصالات، وهو ما حوّل الخطاب من كونه ظاهرة سلبية قد لا تؤدي بالضرورة إلى الجرائم إلى خطابات منظمة ومنبثقة، تحفّز على أعمال العنف وجرائم الكراهية.

ويأتي هذا القانون ليعبر عن موقف الإمارات الرائد والحكيم

حرية تراعي الآخرين

يسهم القانون في ممارسة حرية الرأي والتعبير بشكل صحيح بعيداً عن إيذاء الآخرين بالآراء، والأفكار التي تؤدي إلى الكراهية.

ويجرم القانون التمييز والكراهية، ويمنع تداعياتها، ما يسهم في نشر العدالة والمساواة والطمأنينة بين جميع أفراد المجتمع.

ولا شك في أن الدين الإسلامي دين سلام ومحبة يمنع التفريق بين الناس بسبب أعراقهم أو مذاهبهم، ويحض على التفاهم بين الفئات المختلفة، ويدعو إلى نبذ العنف والكراهية.

د. ثاني المعيري
المدير العام للهيئة الوطنية للمؤهلات

ترسيخ التعايش السلمي

يؤكد قانون مكافحة التمييز والكراهية أن دولة الإمارات سبّاقة دائماً في ترسيخ قيم التعايش السلمي، ونشر الحب بين أفراد المجتمع الواحد، مسترشدة في ذلك بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، ومبادئ وقيم المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي استطاع بحكمته أن يجعل من الإمارات بلداً آمناً ومستقراً لجميع جنسيات العالم.

وتحظى دولة الإمارات منذ إعلان تأسيسها باحترام وتقدير دول العالم أجمع، لما تتميز به من عدالة اجتماعية، وخطاب ديني معتدل، وتقبل الآخر من دون تفرقة.

القاضي الدكتور عمر الفول
رئيس محكمة كلباء الابتدائية الاتحادية

الحرص على الاعتدال

يؤكد قانون نبذ الكراهية للقاصي والداني أن أبناء الإمارات جُبلوا بالفطرة على التسامح ونبذ العنف والكراهية، وتنقبل الآخر، من دون تفرقة في اللون أو العرق أو المذهب الديني، بدليل وجود ما يزيد على 200 جنسية من مختلف دول العالم على أرض الإمارات.

ويمثل القانون حرص قيادة الدولة على الاعتدال والوسطية، وعدم استغلال الدين من قبل فئات وأشخاص وجماعات لا همّ لها سوى التكفير وتأجيج فتن الطائفية.

العميد محمد أحمد بن غانم الكعبي
القائد العام لشرطة الفجيرة

توفير المناخ الآمن

تضرب الإمارات يوماً بعد آخر مثالاً لنموذج يحتذى به في التسامح ونبذ الكراهية والعنف، وازدراء الأديان، ما يؤكد حرص قيادة الدولة على الاعتدال والوسطية المستمدة من تعاليم ديننا الإسلامي القويم.

ويُعد مجتمع الإمارات من أفضل المجتمعات أمناً واستقراراً في المنطقة والعالم أجمع، بفضل السياسة الحكيمة لقيادة هذه الدولة التي لا تألو جهداً في توفير المناخ الآمن للعيش الكريم لجميع البشر من دون تمييز.

حسن سالم البحاحي
المدير العام لبلدية دبا الفجيرة

توطيد أواصر اللحمة

يعزز قانون نبذ الكراهية السلم الاجتماعي في الدولة، ويوطد أواصر اللحمة والمحبة والتسامح بين مكونات المجتمع، ويقطع الطريق أمام دعاة العنف والمتاجرين بالدين، لنشر سمومهم وأفكارهم المشوهة بين الأفراد.

وجاء القانون في وقته المناسب، ولا سيما في خضم الأحداث التي تشهدها بعض الدول العربية من قبل جماعات وأفراد وظّفوا الدين لخدمة أغراضهم الدنيوية، وراحوا يعيثون في الأرض فساداً.

علي أحمد سيف بن يعروف
رئيس المجلس البلدي لمدينة دبا الحصن

تقبل الآخر

يعتبر القانون الجديد رادعاً لكل من تسول له نفسه التفكير في العبث بأمن واستقرار المجتمع، غير أن التعويل في تربية النشء على تقبل الآخر واحترامه يقع على عاتق الثقافة المجتمعية وأفراد الأسرة.

ويواكب القانون تطور دولة الإمارات التي تجمع تحت مظلتها كل الأديان والجنسيات، ويعزز مكانتها باعتبارها منصة ترحب بكل ثقافات العالم وحاضنة لكل الشعوب.

ويرسخ ثقافة التسامح والمحبة بين كل الأطياف الدينية في ظل التحديات التي تحيط بمجتمعاتنا من فئة طائفية ودينية.

يوسف البحر
مستشار قانوني

تطويق الطائفية

تطوق بنود القانون الجديد المشاكل والتحديات والنعرات الطائفية، التي نجحت في تدمير الكثير من المجتمعات من حولنا، وذلك لكونه قانوناً متخصصاً يعتبر الكراهية جناية وليس جنحة عادية.

وينص القانون على أن أي شخص يعتدي على الآخر ويحرض على الفتن العنصرية والطائفية لا يعاقب وحده بل تعاقب الشركة أو المؤسسة التي يعمل تحت مظلتها وتحديداً ممثل الشركة وصاحبها

سد الطريق على المحرضين

يسدّ القانون الخاص بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها الطريق على المحرضين الذين يسعون من خلف ستار الدين للنيل من وحدة مجتمعنا المتعايش بمختلف أديانه وطوائفه ومعتقداته.

وينبغي للدول العربية الاستفادة من هذا السبق الوطني لدولة الإمارات، والاقتداء به بهدف مكافحة التكفير والتطرف الديني الذي يسعى في وقتنا الراهن لنخر وحدة المجتمعات الإنسانية.

المستشار أحمد الخاطري
رئيس دائرة محاكم رأس الخيمة

فرز المتصيدين

يكشف القانون المحرضين الذين يستغلون الدين والعاطفة للنيل من معتقدات وأديان الشعوب المختلفة، ويبرز المتصيدين ويخضعهم للقانون الصارم في حال ارتكابهم جرائم منصوصاً عليها.

واستبقت القيادة الرشيدة برؤيتها الثاقبة والمستنيرة كل دول العالم في وضع قانون يجرم الدعوة إلى القتل والتكفير والتطرف والتحريض على نبذ الأديان والمعتقدات نظراً لخطورتها على وحدة الشعوب وتعايشها السلمي.

القاضي محمد بن مفتاح الخاطري
رئيس محكمة استئناف الجنايات في دائرة محاكم رأس الخيمة

القانون بوصلة

القانون الجديد سيكون بمنزلة البوصلة التي يمكن أن تستفيد منها مختلف الدول العربية والأجنبية التي يعاني معظمها زيادة في حدة التوتر الطائفي والإثني بين شرائح مجتمعاتها.

وسيعمل كذلك على سد الطريق أمام كل من تسول له نفسه من المحرضين الذين يتسترون خلف عباءة الأديان والطوائف للنيل من وحدة الشعوب وتعايشها السلمي.

الـذي تبنته الإمـارات منذ تأسيسها والـذي يعلي من شأن قيم الحرية والتسامح وتقبل الآخر واحترام الآراء والأفكار والمعتقدات، بل يضمنها ويحميها ويدافع عنها بقوة القانون.

وأشـاروا إلـى أن المـرسوم بقانـون جـاء في وقتـه ليضع المجتمع مؤسسات وأفـراداً أمام مسؤولياتهم في مواجهة حـركات التطرف والإرهـاب ذات التوجه الظلامي الإقصائي، وهو بهذا السياق وفي أبعاده الإنسانية والأخلاقية والوطنية والفكرية أنموذج يصلح للتعميم عربياً.

وعبـروا عـن تأييدهم للعقوبات الـرادعـة الـتي نـص عليها المرسوم بقانون بحق مرتكبي تلك الجرائم، ورأوا في ذلك استجابة واعية وحاسمة لضرورات الحفاظ على الوحدة الوطنية وتـماسك النسيج الاجتـماعي وضمـانـة فـي الـوقـت نفسه لاستمرار ونمو حالة التنوع داخل المجتمع عبر مكافحة كل ما من شأنه أن يلفيها أو يخل بها أو يشوهها.

وأفادوا بأن دولة الإمارات دولة سالم تبعث للجميع برسالة مفادها أنها دولـة تؤمن بقيمة نشر ثقافة السالم وعدم التفرقة بناء على جنس أو لون أو دين لينعم الجميع بالعيش المشترك والأمن والأمان والاحترام.

وذكـروا أن قيادتنا الرشيدة تؤمن بأهمية تربية النشء على القيم والمبادئ الدينية السمحة والتخلي عن التعصب الديني والتمييز العنصري وتحرص كل الحرص على تحقيق مبادئ التعايش المجتمعي في دولة ينعم الجميع فيها بالأمن والاستقرار، وهو ما نحرص على ترسيخه ضمن مناهجنا الوطنية وعبر منظومتنا التعليمية.

على أسباب الفتن وجوانب الكراهية التي لا تخدم المجتمع.

وأرى أن العقوبات الصارمة والرادعة مناسبة، وينبغي أن تكون كذلك، لأنه من أمن العقاب أساء الأدب، ولا بد من تغليظ العقوبات لتكون رادعاً لكل من تسول له نفسه الإساءة والتطاول.

الفريق ضاحي خلفان تميم
نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي

وحدة المجتمع وتماسكه

قيادتنا الرشيدة حريصة دائماً وأبداً على وحدة المجتمع وتماسكه، وعلى حماية حقوق الإنسان، وحقوق جميع من يعيشون على أرض الـدولـة، بمختلف ديانـاتهم ومعتقداتهم، وخلفياتهم الاجتماعية، ما يعكس تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وعادات وتقاليد البلاد الأصيلة.

وإصدار قانون بشأن مكافحة التمييز والكراهية، وتجريم الأفعال المرتبطة بـازدراء الأديـان والمقدسات، ونبذ خطاب الكراهية، والتكفير وحظر التمييز على أساس الدين في وسائل وطرق التعبير، يستحق كل التثمين والتقدير.

اللواء، محمد أحمد راشد المري
مدير الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب في دبي

الأحدث عربياً وعالمياً

القانون هو الأحدث عربياً وعالمياً ويجرم كـل أشكـال ازدراء الأديـان والمقدسات وخطابات الكراهية والتكفير، ما يجعله منطلقاً لترشيد خطاب الوسطية والرحمة والتسامح الذي يعزز الصورة الناصعة للدين الحنيف.

ويحارب كذلك الكراهية التي تعد ثقافة انغلاق وتتود إلى العنصرية والعنف والتنافر بين مكونات المجتمع الـواحـد، ومن ثم تنتشر إلـى التنافر بين الشعوب والـدول والحضارات.

الدكتور محمد مطر الكعبي
رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف

والشجاع، بعدما اعتمد مجلس الـوزراء قائمة تضم عدداً من التنظيمات الإرهابية، ما يعني أن هذه التنظيمات مجرّمة، ولا يمكن لها أن تمرر مخططاتها إلـى الـداخل الإماراتي.

الدكتور علي بن تميم
الأمين العام لجائزة الشيخ زايد للكتاب

عقوبات رادعة وحازمة

يهدف القانون الـى مكافحة التطرف والتمييز بين أفـراد المجتمع، ولم يصدر إلا بهدف دعم الاستقرار والأمـن والأمـان لجميع أفـراد المجتمع بمختلف شرائحهم واعتقاداتهم وأفكارهم.

وأرى أن القانون يحارب التمييز بكل أنواعه، وهذا يؤكد على الدور الكبير الذي تقوم به الإمـارات في هـذا التوجه، وفي مكافحة التمييز العنصري، وحماية حرية الاعتقاد والتفكير، بما يضمن المحافظة على احترام القوانين.

جميلة العاملي
المدير العام في جمعية الإمارات لحقوق الإنسان

حماية قانونية للمعتقدات

يأتي صدور هذا القانون الخاص بمكافحة الكراهية استكمالاً لما اتخذته الدولة من إجـراءات لحماية الدين الإسـلامي، وكل الديانات السماوية الأخرى.

وأؤكـد أن الإمـارات منذ نشأتها نصت في دستورها على معاقبة وتجريم كل من يـزدري الأديـان السماوية، وأفـرد قانون العقوبات الاتحادي مواد خاصة في مجال فرض عقوبات ازدراء الأديان السماوية.

ويمثل القانون حماية قانونية للمعتقدات الدينية والأفراد، وأرى أن فرض عقوبات كبيرة يرفع سقف هذه الجريمة إلى مصاف الجنايات.

العميد الدكتور محمد الهر
مدير الإدارة العامة لحقوق الإنسان في شرطة دبي

الرؤية
2015/07/01

الكراهية رافعة الخراب

إدراء الآخر وتسويق الفكر المشوه وبث العنف والإرهاب

لمصلحة الجميع

يقضي مرسوم القانون بمكافحة التمييز والكراهية، ويعتبر امتداداً لسياسة الدولة نحو نفي أي صورة من صور التمييز بين الأديان والمذاهب أو العرق أو اللون.

وجاء القانون تعزيزاً للمواد التي ينص عليها دستور دولـة الإمـارات، ولكن ميزة القانون الجديد في أنه يحمل التفاصيل، حرصاً **على إبراز نوعية الجرائم في شتى أنواعها.**

ويصب القانون في مصلحة المواطنين والمقيمين معاً، وسيقف بالمرصاد لمن يعمل على التخويف والإرهاب.

الدكتور جمال السميطي
مدير معهد دبي القضائي

مواجهة الفكر المنحرف

يعزز القانون دور الدولة في مواجهة جميع أشكال التمييز بين البشر، ويسهم في مواجهة الممارسات الضالة والمنحرفة لأصحاب الفكر المنحرف، بما يصون المجتمع ويضمن أمنه واستقراره.

وتعد دولة الإمارات مثالاً يحتذى به في التسامح والانفتاح على الآخر ومواكبة كل المجريات في العالم من مختلف النواحي.

ويأتي القانون ليضمن هذا التعايش والتسامح على أرض الدولة، ويكون رادعاً لكل من تسول له نفسه بث الفتنة والحض على الكراهية والتمييز بين الأفـراد، أو الجماعات.

سارة شهيل
المديرة العامة لمراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر

الرؤية
2015/07/02

وأد الكراهية بقانون .. أن الأوان

المطلب: تجريم الوقاية وتحصين بنية التعايش وقبول الآخر

صون المجتمع من التمييز

يحافظ القانون على تماسك المجتمع ووحدته وصونه من أي دعـوات للتمييز بين أفـراده، ومواجهة أي محاولة لبث الكراهية.

وتعد نصوص وعقوبات القانون رادعاً لكل من تسول له نفسه إثـارة خطاب الكراهية أو التمييز بين الأفـراد أو ازدراء الأديان، ووسيلة فاعلة لمكافحة الجرائم التي تمس أمن المجتمع واستقراره.

المستشار علي الشاعر الظاهري
مدير إدارة التفتيش القضائي في قضاء أبوظبي

استجابة للتمدن

جاء القانون في لحظة تاريخية تستدعي تقرير العقوبة على مـروجي الكراهية والمتاجرين بالأديان، والهادفين لتفتيت المجتمعات وضرب السلم الاجتماعي.

وشـرع القانون ليحمي قيم التسامح التي تميز مجتمع الإمارات بنود تسهم في تحصينه من الكراهية على أساس ديني أو عرقي أو طائفي، وهي أمراض انتشرت أخيراً وفتّت الكثير من المجتمعات العربية.

الدكتور عتيق جكة
مدير مركز السياسة العامة في جامعة الإمارات

ووضع القانون مكملات تشريعية بمعنى أن المخالف للقانون إذا كان ينتمي لجمعية أو منظمة يصار إلى حلها نهائياً ومصادرة أموالها، وبالنسبة للأجنبي أو المقيم يبعد خارج الدولة.

زايد الشامسي
رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين

نبذ الكراهية في المناهج

يعد احترام الأديان والاعـراف، من شيم أهل الإمارات ومن الركائز الأساسية التي بنيت عليها الدولة.

وفي وقت تعيش فيه جنسيات مختلفة بمعتقدات متنوعة على أرض الإمـارات، يسهم القانون في دعم الرقي الحضاري واحترام مقدسات الدولة والدول الأخرى.

ويسـهـم إدخـال مبـادئ نبـذ العنف والكراهية وازدراء الأديان في مناهج المراحل التعليمية المبكرة لطلبة المدارس في نشء جيل واعٍ بمخاطرها.

الدكتور عبداللطيف الشامسي
مدير مجمع كليات التقنية العليا

حماية الوحدة الوطنية

يأتي هـذا القـانون مواكبـاً للتطور التشريعي الذي تشهده الدولة في التعامل مع المستجدات والأحـداث، وفي ظل ما تعيشه المنطقة من أزمات وظروف صعبة.

ويحافظ القانون على الوحدة الوطنية بتطرقه الـى القضايا التي تمس الدين والمذهب والعرق، وغيرها من القضايا التي تزعزع وحدة المجتمع والسلم الاجتماعي.

ويمنع القانون كل مغرض من إثـارة النعرات والشقاق والخلاف بين أفراد المجتمع ليحافظ على تماسكه.

الدكتور علي راشد النعيمي
مدير جامعة الإمارات

ولا شك في أن قانون نبذ الكراهية ومعاقبة المحرضين عليها بعقوبات مغلظة سيعزز من السلم الاجتماعي في الإمارات التي تحتضن أكثر من 200 جنسية مختلفة تعمل وتتعايش وتمارس طقوسها الدينية بكل طمأنينة وسلام.

إبراهيم اليفعي
نائب مدير منطقة رأس الخيمة التعليمية

ضمان اطمئنان واستقرار

إصدار مثل هذه القرارات والتشريعات والقوانين يـؤدي الـى ضمان اطمئنان واستقرار النفوس وحرية أداء العبادات والشعائر الدينية كـل حسب ديانته ومنهجه.

يأتي القانون حماية لأمـن المجتمع وحفاظاً على استقراره وهـدوئـه ليعيش الجميع في الدولة في راحة ومن دون شعور بالقلق أو التعرض للاعتداء.

الدكتور حسن المرزوقي
رئيس قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الإمارات

تعزيز السلم الاجتماعي

يؤكد القانون حرص القيادة الرشيدة على توفير أفضل السبل للتعايش في المجتمع **وتعزيز السلم الاجتماعي لضمان صون المجتمع من أي دعوات مغرضة أو محرضة لبث الفتنة.**

وينبع ضمان حقوق الأشـخـاص ونبذ الكراهية وتجريم التمييز بين الأفـراد أو الجماعات من تعاليم ديننا الحنيف، وقيمنا العريقة التي تنبذ الكراهية، وتحث على التعايش بين أفـراد المجتمع على أساس العدل والمساواة.

ماهر العويد
وكيل وزارة العمل المساعد لشؤون التفتيش